

# النصوص والقراءات المنقولة عن ابن سِيْطَا

(ت: ٤٥٠هـ)

جمعاً ودراسة

إعداد

د. أحمد محمد الأمين حسن الشنقيطي

الأستاذ المشارك بقسم القراءات

في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة



## ملخص البحث

### عنوان البحث:

النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، جمعاً ودراسةً.

### أهداف البحث:

١. الوقوف على النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا.
٢. إعطاء تصور عن كتاب التذكار.
٣. بيان المذاهب والآراء التي اعتمدها ابن شَيْطَا.
٤. إظهار اعتماد علماء القراءات على ابن شَيْطَا.

### منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي؛ حيث قمت باستقراء كتاب «المستنير» وكتاب «الكنز» وكتاب «النشر»، للتوصل إلى النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، وبعد ذلك قمت بدراسة النصوص والقراءات المنقولة وتحليلها.

### مضمون البحث:

اشتمل البحث على تمهيد للتعريف بابن شَيْطَا وفصلين:  
 الفصل الأول: دراسة النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، وحوى سبعة مباحث.  
 الفصل الثاني: النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، وحوى أحد عشر مبحثاً

### أهم نتائج البحث:

١. أنّ كلاً من الإمام ابن سوار والإمام ابن الوجيه والإمام ابن الجزري اطلع على كتاب «التذكار»؛ وذلك لانفراد كل واحد منهم بمنقولات.
٢. تأثر علماء القراءات بالإمام ابن شَيْطَا في اعتماد ما اعتمده من قراءات، وتقرير ما قرره من مسائل.

٣. اشتمال كتاب «التذكار» على أوجه تعتبر - اليوم - من القراءات الشاذة.
  ٤. اشتمال كتاب «المستنير» على منقولات عن ابن شَيْطَا مباشرة.
  ٥. اعتماد الإمام ابن الجزري على كتاب «التذكار» في كثير من طرق القراءات العشر.
- الكلمات المفتاحية: النصوص - القراءات - ابن شَيْطَا - ابن سوار - التذكار.

## Abstract

### Research Title:

The Texts and the Qur'anic Readings Attributed To Ibnu Shaytaa: Compilation and Study.

### Research Objectives:

1. Discovering the texts and Qur'anic Readings attributed to Ibnu Shaytaa.
2. Presenting a perception on the book titled "Al-Tidhkaar".
3. Explaining the schools and doctrines relied upon by Ibnu Shaytaa.
4. Showing the reliance of the scholars of Qur'anic Readings on Ibnu Shaytaa.

### Research Methodology:

I relied in this research on the inductive and analytical methodology, by extrapolating the books titled: Al-Mustaneer, Al-Kanz, and Al-Nashr, in order to discover the texts and the Qur'anic Readings attributed to Ibnu Shaytaa, and after which the texts and the readings were studied and analysed.

### Research Content:

The research includes a preface which introduces Ibnu Shaytaa and two sections:

**Section One:** A study of the texts and Qur'anic Readings attributed to Ibnu Shaytaa, and this includes seven topics.

**Section Two:** The texts and Qur'anic Readings attributed to Ibnu Shaytaa, and it includes ten topics.

### The Most Significant Findings:

1. That all of Al-Imam Ibnu Siwaar, and Al-Imam Ibnul-Wajeeh, and Al-Imam Ibnul-Jazari have read Al-Tidhkaar, this is because each of them have separate narrations.

2. The scholars of Qur'anic Readings were influenced by Ibnu Shaytaa in relying on the readings that he relied on and in establishing the issues he studied.
3. Al-Tidhkaar included some forms that are regarded today as odd readings.
4. Al-Mustaneer included the direct narrations attributed to Ibn Shaytaa.
5. Al-Imam Ibnul-Jazari relied on Al-Tidhkaar in several chains of narration of the Ten Qur'anic Readings.

**Keywords:** Texts – Qiraa'at – Ibnu Shayta – Ibnu Siwaar - Al - Tidhkaar

## المقدمة

الحمد لله الذي أنزل علينا أفضل كتاب، وخصنا بأفضل الرسل، وجعلنا خير أمة أخرجت للناس، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن كتاب الله تعالى أنزله على رسوله الأمين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بواسطة جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فأخذ الصحابة من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كيفية النطق بالحروف، ومن لطف الله بهذه الأمة أن أنزل القرآن على سبعة أحرف؛ ليسهل على الصغير والكبير والذكر والأنثى، ونقل الصحابة الكرام القرآن بقراءته للتابعين، ونقلها التابعون لتابعيهم، وهكذا تناقلها العلماء جيلاً بعد جيل، حتى انتشرت قراءات القرآن في الآفاق.

وللتمييز بين الصحيح والضعيف والمتواتر والشاذ حرص العلماء على ضبط أسانيد القراءات، ونسبة القراءات إلى أصحابها، وزيادة في الضبط تنافس العلماء في تدوين القراءات التي وصلت إليهم، والتي تلقوها من أفواه أسيادهم، حتى كثرت المصنفات في القراءات، ومن تلك المصنفات التي سلكت هذا المسلك: كتاب «التذكار» للإمام عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شَيْطَا، وهو من الكتب الأصول في القراءات، إلا أنه في عداد الكتب المفقودة، ورغبة مني في الوقوف على بعض ما اشتمل عليه كتاب «التذكار» أردت في هذا البحث أن أجمع النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، وأقوم بدراستها، وعنوانت لهذا البحث بـ«النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا جمعاً ودراسة»، وأسأل الله العظيم الكريم أن يلهمني الرشيد والصواب، وأن يوفقني في القول والعمل.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تتجلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره في النقاط التالية:

١. مكانة علم القراءات العالية؛ لارتباطه بكتاب الله عَزَّجَلَّ.
٢. المكانة العلمية العالية لابن شَيْطَا.
٣. القيمة العملية لكتاب «التذكار» بين كتب القراءات.
٤. أنّ كتاب «التذكار» مفقود، والوقوف على بعض النصوص المنقولة عنه يعطي تصوراً عن مضمون الكتاب، ومذهب ابن شَيْطَا في القراءات.
٥. أنّ كتاب «التذكار» من الأصول التي اعتمد عليها الإمام ابن الجزري في كتاب «النشر»، وبني عليه اختياراته في القراءات.

#### الدراسات السابقة:

تبيّن لي بعد البحث والتحري والسؤال أنّ النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا لم يقم أحد بجمعها ودراستها.

#### حدود البحث:

حدود البحث الموضوعية هي: النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، وقد اقتصر على ثلاثة كتب، وهي:

١. المستنير في القراءات العشر لابن سوار (ت: ٤٩٦هـ).
  ٢. الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه (ت: ٧٤١هـ).
  ٣. النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ).
- وقد اقتصر على هذه الكتب الثلاثة؛ لأنها أكثر الكتب نقلاً عن ابن شَيْطَا، ويمتاز ابن سوار بالتلمذ على ابن شَيْطَا، حيث يروي عنه مباشرة.

#### خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:



المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهج البحث.

التمهيد: التعريف بابن شَيْطَا: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته.

المطلب الثاني: مكانته العلمية ومؤلفاته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

الفصل الأول: دراسة النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا: وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسم مؤلف ابن شَيْطَا.

المبحث الثاني: القراء الذين اعتمدتهم ابن شَيْطَا.

المبحث الثالث: الأوجه التي قرأ بها وأقرأ بها ابن شَيْطَا.

المبحث الرابع: القراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا بين التواتر والشذوذ.

المبحث الخامس: تعليقه للقراءات.

المبحث السادس: اشتغال كتاب التذكار على كامل القرآن.

المبحث السابع: مقارنة بين كتاب «المستنير» وكتاب «الكنز» وكتاب «النشر» في

النقل عن ابن شَيْطَا.

الفصل الثاني: النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا: وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: باب الاستعاذة والبسملة.

المبحث الثاني: باب الإدغام الكبير.

المبحث الثالث: باب المد والقصر.

المبحث الرابع: باب الهمزتين من كلمة.

المبحث الخامس: باب نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها.

المبحث السادس: باب السكت.

المبحث السابع: باب وقف حمزة وهشام على الهمز.

المبحث الثامن: باب إدغام حروف قربت مخارجها.

المبحث التاسع: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين وإمالة هاء التأنيث.

المبحث العاشر: الوقف على أواخر الكلم.

المبحث الحادي عشر: فرش الحروف والتكبير، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: فرش حروف سورة يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ.

المطلب الثاني: فرش حروف سورة يس.

المطلب الثالث: فرش حروف سورة الرحمن عَزَّجَلَّ.

المطلب الرابع: باب التكبير.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي؛ حيث قمت باستقراء كتاب «المستنير» وكتاب «الكنز» وكتاب «النشر»، للتوصل إلى النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، وبعد ذلك قمت بدراسة النصوص والقراءات المنقولة وتحليلها، ويمكن تلخيص الخطوات الإجرائية في النقاط التالية:

١. نقلت النصوص والقراءات التي نسبت إلى ابن شَيْطَا وأوردتها بنصها كما وردت.
٢. رتبته المسائل على حسب ورودها، مع مراعاة الترتيب السائد عند أهل القراءات.
٣. وضعت عناوين فرعية للمنقولات؛ ليسهل استيعابها.

٤. كتبت الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وفق رواية حفص عن عاصم، طبعة مجمع الملك فهد رَحْمَةُ اللَّهِ لَطِبَاعَةُ المصحف الشريف، مع العزو في المتن بين معكوفتين.
٥. التزمت بقواعد الإملاء الحديثة، وعلامات الترقيم.
٦. لم أترجم للأعلام؛ وذلك لأنّ أغلبهم من الرواة المعروفين عند أهل التخصص، ولعدم إتقال حواشي البحث لكثرتهم. وأسأل الله أن يلهمني الصواب والتوفيق والسداد.

## التمهيد التعريف بابن شَيْطَا

وفيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته:

اسمه ونسبه: عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شَيْطَا، بكسر المعجمة وسكون الياء.

كنيته: أبو الفتح البغدادي.

ولادته: ولد يوم الاثنين السادس عشر من شهر رجب سنة سبعين وثلاثمائة.

وفاته: توفي رَحْمَةً اللَّهِ فِي شَهْرِ صَفَرِ سَنَةِ خَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ<sup>(١)</sup>.

**المطلب الثاني:** مكانته العلمية ومؤلفاته:

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لقد كانت للإمام ابن شَيْطَا مكانة عالية في العلم، وكان إماماً في اللغة والقراءات، وكان ثقة في الحديث<sup>(٢)</sup>، وقد شهد له العلماء بذلك، فقال عنه الخطيب البغدادي: «وكان ثقة عالماً بوجوه القراءات، بصيراً بالعربية، حافظاً لمذاهب القراء»<sup>(٣)</sup>.

وقال عنه أبو البركات ابن الأنباري: «كان مقرئاً أديباً، عالماً بالعربية، قيماً بوجوه

القراءات، حافظاً لمذاهب القراء»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (٢١٣/٢)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي (٤٣١/١)، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٤٧٣/١).

(٢) ينظر: مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب لأبي عبد الله محمد بن أحمد العنسي (٢٩٢/٢).

(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٦٩/١٢).

(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنصاري (٢٥٩).

## مؤلفاته:

على الرغم من علو مكانة ابن شَيْطَا العلمية، وإمامته في عدد من الفنون، إلا أنه لم يصلنا عنه سوى مؤلف واحد، ولم ينسب إليه العلماء الذين ترجموا له سوى هذا المؤلف، وهو: «التذكار في القراءات العشر»<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه:

ما وصل الإمام ابن شَيْطَا إلى مكانته في العلم - بعد توفيق الله - إلا بعد أن تتلمذ على يد عدد من العلماء، حتى استوى على ساقه في العلم، وأصبح مقصداً لطلبة العلم، فتتلمذ على يده عدد من التلاميذ، وسأذكر في هذا المطلب أبرز الشيوخ والتلاميذ لابن شَيْطَا.

## أبرز شيوخه:

١. أبو بكر محمد بن إسماعيل الوراق (ت: ٣٧٨هـ).
٢. عبید الله بن أحمد بن معروف أبو محمد القاضي (ت: ٣٨١هـ).
٣. عيسى بن علي بن عيسى (ت: ٣٩١هـ).
٤. إسماعيل بن سعيد بن سويد (ت: ٣٩٢هـ).
٥. أبو الحسن علي بن يوسف بن العلاف (ت: ٣٩٦هـ).
٦. أحمد بن عبد الله بن الحضر (ت: ٤٠٢هـ).
٧. عبد السلام بن الحسين البصري (ت: ٤٠٥هـ).
٨. أبو الحسن علي بن أحمد الحمّامي (ت: ٤١٧هـ)<sup>(٢)</sup>.

## أبرز تلاميذه:

١. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ).

(١) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (١٦٩/١٩)، غاية النهاية لابن الجزري (٤٧٣/١).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٢٦٩/١٢)، غاية النهاية لابن الجزري (٤٧٣/١).

٢. أبو طاهر ابن سوار (ت: ٤٩٦هـ).
٣. جعفر بن أحمد بن الحسين أبو محمد، المعروف بالسَّراج البغدادي (ت: ٥٠٠هـ).
٤. علي بن عقيل الإمام أبو الوفاء البغداديّ الحنبليّ (ت: ٥١٣هـ).
٥. محمد بن عبد الواحد أبو غالب الشيباني (ت: ٥٠٨هـ)<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠١/٧٢)، طبقات المفسرين للداودي (٤٢١/١)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة الحنبلي البغدادي (٢٩٨).

## الفصل الأول

### دراسة النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا

وفيه سبعة مباحث:

#### المبحث الأول: اسم مؤلف ابن شَيْطَا:

الاسم المعروف لمؤلف ابن شَيْطَا هو: «التذكار في القراءات العشر»، وهكذا وردت تسميته في «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»<sup>(١)</sup>، وسماه بهذا الاسم الحافظ الذهبي في طبقاته<sup>(٢)</sup>، وكذلك وردت تسميته في عدة مواضع عند ابن الجزري في «النشر»<sup>(٣)</sup>، وفي «غاية النهاية»<sup>(٤)</sup>، وكذلك وردت تسميته في «طبقات ابن السَّلَار»<sup>(٥)</sup>، فبهذا يتضح أنّ اسم مؤلف ابن شَيْطَا هو: «التذكار في القراءات العشر»، وهذا هو المشهور عند من أتى بعده من العلماء، ولم أقف على غير هذه التسمية عند من ترجم لابن شَيْطَا<sup>(٦)</sup>.

#### المبحث الثاني: القراء الذين اعتمدهم ابن شَيْطَا:

الظاهر من عنوان كتاب «ابن شَيْطَا» أنه اعتمد عشرة من القراء، وعنوانه: «التذكار في القراءات العشر»، ولكن يبقى السؤال الذي يفتقر إلى إجابة، وهو: هل القراء العشر الذين اعتمدهم «ابن شَيْطَا» هم نفس القراء العشر أصحاب القراءات المتواترة؟

الظاهر أنّ الإمام ابن شَيْطَا اعتمد القراء العشرة المعروفين، ويدل على ذلك أنّ الإمام ابن الجزري اعتمد على التذكار في مبحث الطرق في قراءة نافع<sup>(٧)</sup>، وأبي عمرو<sup>(٨)</sup>،

(١) ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة (٣٨٣/١). (٢) ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (٤٣١/١).

(٣) ينظر: النشر لابن الجزري (١٠٩، ٨٥، ٨٤/١). (٤) ينظر: غاية النهاية لابن الجزري (٤٧٣/١).

(٥) ينظر: طبقات القراء لابن السَّلَار (٥٠). (٦) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (١٦٩/١٦٩).

(٧) ينظر: النشر لابن الجزري (١٠٩/١). (٨) ينظر: النشر لابن الجزري (١٢٣/١).

وابن عامر<sup>(١)</sup>، وعاصم<sup>(٢)</sup>، وحمزة<sup>(٣)</sup>، وأبي جعفر<sup>(٤)</sup>، ويعقوب<sup>(٥)</sup>، وخلف العاشر<sup>(٦)</sup>.  
ويدل كذلك على اعتماده للقراء العشرة المعروفين بالنصوص التي نقلت عنه، ومنها:  
قال ابن الجزري: «وقال ابن شَيْطَا: إن ابن كثير يأتي بحرف المد في المنفصل على صيغته من غير زيادة...»<sup>(٧)</sup>، وهذا النص يدل على اعتماد ابن شَيْطَا قراءة ابن كثير في كتابه.

قال ابن سوار: في قوله: ﴿نَحْسِفُ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٩]: «قال ابن شَيْطَا: عن نُصَيْرٍ عن الكسائي بالإخفاء»<sup>(٨)</sup>، وهذا النص يدل على اعتماد ابن شَيْطَا قراءة الكسائي في كتابه

### المبحث الثالث: الأوجه التي قرأ بها وأقرأ بها ابن شَيْطَا:

هناك أوجه وأحكام نصّ ابن شَيْطَا على أنه قرأ بها، أو نصّ بعض تلاميذه على أنه قرأ على ابن شَيْطَا بها، وجملة ذلك خمسة مواضع، وهي:

١. وصل البسملة بالاستعاذة في أول التوبة تبركاً بالبسملة، ويظهر ذلك من قوله: «وقال أبو الفتح بن شَيْطَا: ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها، ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى، كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر الأفعال بأول براءة، ثم يفصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة وضلال وخرق للإجماع، ومخالف للمصحف»<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٤٠).

(٢) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٦٣).

(٣) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٨٠).

(٤) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٨٨).

(٥) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٥٨).

(٦) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٤٩).

(٧) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٧٤).

(٨) ينظر: النشر لابن الجزري (١/١٨٨).

(٩) ينظر: النشر لابن الجزري (١/٨٢٠/٣).

(١٠) ينظر: النشر لابن الجزري (١/٦٧٠/٣).



فيظهر من خلال هذا النص أن الإمام ابن شَيْطَا يرى جواز التسمية عند البدء بسورة التوبة، بشرط ألا يصل آخر الأنفال بأول التوبة، وهذا شاذٌ لا يؤخذ به، فلقد اتفق القراء العشرة على عدم الإتيان بالبسملة في أول التوبة؛ لأنها نزلت بالسيف، فالعلة موجودة في حال وصلها بالأنفال وعدمه.

٢. الإتيان بالبسملة مع الاستعاذة عند ابتداء القراءة من أول السورة أو وسطها، ويظهر ذلك من قوله: «قال ابن شَيْطَا: على أنني قرأت على جميع شيوخنا في كل القراءات عن جميع الأئمة الفاضلين بالتسمية بين السورتين والتاركين لها عند ابتداء القراءة عليهم بالاستعاذة موصولة بالتسمية مجهوراً بهما، سواء كان المبدوء به أول سورة، أو بعض سورة، قال: ولا علمت أحداً منهم قرأ على شيوخه إلا كذلك»<sup>(١)</sup>.

ويُستفاد من هذا النص أربعة أمور: الأول: الوصل بين الاستعاذة والبسملة. الثاني: الجهر بالاستعاذة. الثالث: البسملة في أول السورة أو في ثانيا السورة. الرابع: عموم الحكم لمن بسمّل بين السورتين ولن لم يبسمّل. وهذه الأمور اتفق القراء على جوازها، وورد كذلك جواز الاقتصار على الاستعاذة دون البسملة في وسط السورة<sup>(٢)</sup>.

٣. تغيير الهمزة المتوسطة بكلمة، ويظهر ذلك في قوله: «وقال الأستاذ أبو الفتح بن شَيْطَا: والتي تقع أولاً تخفف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت»<sup>(٣)</sup>. وهذا النص يدل على أنه يرى تخفيف الهمز المتوسط بكلمة، وأنه قرأ به، وهذا الوجه صحيح مأخوذ به من طريق الطيبة، ويجوز معه وجه آخر، وهو التحقيق<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر لابن الجزري (٦٧٠/٣).

(٢) والمقروء به جواز الجهر بالاستعاذة لكل القراء إلا في بعض الأحوال، وكذلك لزوم البسملة في ابتداء السورة لكل القراء، وجواز البسملة وتركها في وسط السورة. ينظر: النشر (٦٧٢/٣).

(٣) النشر لابن الجزري (١٠٣٩/٣).

(٤) ينظر: النشر (٨٨٠/٣).

٤. الإدغام لحمزة في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وظهر ذلك من قول ابن سوار: «وقرأت على أبي الفتح ابن شَيْطَا وأبي الحسن الخياط بالإدغام عن جميع من عندهما من أصحاب حمزة»<sup>(١)</sup>.

يدل هذا على أنه كان يقرئ بالإدغام لحمزة من جميع طرقه، وهذا وجه صحيح، وصحّ كذلك عن حمزة من طريق الطيبة جواز الإظهار أيضاً، فالوجهان صحيحان مقروء بهما<sup>(٢)</sup>.

٥. إمالة «زاد» لِنُصَيْرٍ عن الكسائي، قال ابن شَيْطَا: «لا أعرف عن نصير إمالة ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، وأمال زاد حسب». قال ابن سوار: «وبه قرأت عليه»<sup>(٣)</sup>.

وهذا يدل على أنه كان يقرئ بإمالة «زاد» لِنُصَيْرٍ عن الكسائي، والمراد الإمالة الكبرى؛ لأنه لم يصح فيها التقليل، والأصل في الإمالة حملها على الإمالة الكبرى، وإمالة «زاد» صحيحة، ولكنها لم تصح عن الكسائي.

### المبحث الرابع: القراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا بين التواتر والشذوذ:

جُلُّ القراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا من ضمن القراءات المتواترة التي استقرت الأمة على تلقيها بالقبول، وهناك قراءات وأوجه قليلة قرأ بها إلا أنها أصبحت اليوم من قبيل الشاذ؛ لانقطاع أسانيدھا، ولم أقف إلا على مثال واحد من هذا النوع، وهو: قال ابن سوار: «وروى شيخنا أبو الفتح بن شَيْطَا عن نصير إمالة «زاد» حسب، وذاكرته بإمالة ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، فقال: لا أعرف ذلك عن نصير، إلا أنّ الوليد عن ابن عامر فتح الزاي من «زاد» إذا عريت من الفاء»<sup>(٤)</sup>.

فهذا شاذ عن الكسائي، ولا يقرأ به اليوم للكسائي.

(٢) ينظر: النشر (٤/١١٦٩).

(١) المستنير لابن سوار (١٥٧).

(٤) المستنير لابن سوار (١٨٤).

(٣) المستنير لابن سوار (٢٠٤).

## المبحث الخامس: تعليقه للقراءات:

لم يكتف ابن شَيْطَا بذكر القراءات، بل ربما ذكر علل بعض القراءات، ومن أمثلة ذلك:

١. قال ابن الجزري: «وقال أبو الفتح بن شَيْطَا: ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها، ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى، كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك»<sup>(١)</sup>.

في هذا النص احتج لجواز البسمة بالقياس، حيث قاس أول التوبة على أوساط السور، وهذا قياس مردود؛ وذلك لأنه ورد المنع من التسمية في أول التوبة، ولم يرد المنع من التسمية في أوساط السور.

٢. قال ابن سوار في حكم الرُّوم في باب الإدغام الكبير: «قال ابن شَيْطَا: وما هذا سبيله فليس بإدغام صحيح، بل هو إخفاء حركة الحرف واختلاسها؛ لأن روم الحركة والإشارة إليها تحجز بين الحرفين، ويمتنع الإدغام معها»<sup>(٢)</sup>.

وهذا النص يدل على أنه يرى جواز الروم فيما يسوغ فيه الروم من المدغم في باب الإدغام الكبير، ويدل كذلك على عدم التفرقة بين مصطلح الروم والاختلاس.

٣. قال ابن الجزري في حكم الهمز المتوسط بكلمة: «وقال الأستاذ أبو الفتح بن شَيْطَا: والتي تقع أولاً تخفف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت»<sup>(٣)</sup>.

٤. قال ابن سوار في حكم الهمز المتوسط بكلمة: قال ابن شَيْطَا: «والتي تقع أولاً تخفف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة، وهذا هو القياس والصحيح»<sup>(٤)</sup>.

(٢) المستنير لابن سوار (١٣٦).

(١) النشر لابن الجزري (٦٧٠/٣).

(٤) المستنير لابن سوار (١٧٠، ١٧١).

(٣) النشر لابن الجزري (١٠٣٩/٣).

وهذان التَّصَانِ يدلان على أنه يرى تخفيف الهمز المتوسط بكلمة، وأنه قرأ به، وهذا الوجه صحيح مأخوذ به من طريق الطيبة، ويجوز معه وجه آخر، وهو التحقيق<sup>(١)</sup>، وهنا نزل المتوسط بكلمة منزلة المتوسط ببعض أجزاء الكلمة؛ للاتصال الذي بينهما.

### المبحث السادس: اشتمال كتاب «التذكار» على كامل القرآن:

الذي يظهر أنّ كتاب «التذكار» اشتمل على كامل القرآن، ويدل على ذلك الخلافات المنقولة عنه، فمنها ما يتعلق بالأحكام الأصولية، ومنها ما يتعلق بفرش حروف سور القرآن، مثل كلامه في فرش سورة الرحمن<sup>(٢)</sup>، وكذلك نقلت عنه أحكام التكبير، وهو من آخر الأحكام التي يوردها القراء في مؤلفاتهم<sup>(٣)</sup>، وكذلك جرت عادة المؤلفين في القراءات تضمنين كتبهم أحكام قراءات كامل القرآن.

### المبحث السابع: مقارنة بين كتاب «المستنير» وكتاب «الكنز» وكتاب «النشر» في النقل عن ابن شَيْطَا:

لقد اشتمل كتاب «المستنير» وكتاب «الكنز» وكتاب «النشر» على جملة من النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا، وبالنظر فيها يُلاحظ بجلاء أنّ منقولات ابن الجزري في النشر أكثر من منقولات ابن الوجيه في «الكنز» وابن سوار في «المستنير»، ويمكن تقسيم المنقولات إلى خمسة أقسام:

#### الأول: ما انفرد ابن سوار بنقله، وهو خمسة مواضع، وهي:

١. قال ابن سوار في حكم الرَّوْمِ في باب الإدغام الكبير: «قال ابن شَيْطَا: وما هذا سبيله فليس بإدغام صحيح، بل هو إخفاء حركة الحرف واختلاسها...»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: النشر (٤/١١٦٩).

(٢) ينظر: النشر لابن الجزري (٥/١٩٢٩).

(٣) ينظر: النشر لابن الجزري (٥/٢٠٢١).

(٤) المستنير لابن سوار (١٣٦).

٢. قال ابن سوار: في قوله: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] «وقرأت على أبي الفتح ابن شَيْطَا وأبي الحسن الخياط بالإدغام عن جميع من عندهما من أصحاب حمزة»<sup>(١)</sup>.
٣. قال ابن سوار: في قوله: ﴿نَخَسِفُ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩] «قال ابن شَيْطَا: عن نُصَيْرٍ عن الكسائي بالإخفاء»<sup>(٢)</sup>.
٤. قال ابن سوار: «وروى شيخنا أبو الفتح بن شَيْطَا عن نُصَيْرٍ إمالة «زاد» حسب، وذاكرته بإمالة ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، فقال: لا أعرف ذلك عن نُصَيْرٍ، إلا أن الوليد عن ابن عامر فتح الزاي من «زاد» إذا عريت من الفاء»<sup>(٣)</sup>.
٥. قال ابن سوار: قال ابن شَيْطَا: «قال لنا الحمّامي: قال لي ابن الواثق: لا أعرف ترك الهمز في رواية الضبي عن حمزة إلا في هذه الأحرف المذكورة عنه»<sup>(٤)</sup>.
- ويلاحظ أن كل ما انفرد ابن سوار بنقله صحيح مقروء به، إلا إمالة «زاد» للكسائي، فهي شاذة لا يُقرأ بها للكسائي، وإن حملنا قوله - في: ﴿نَخَسِفُ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩] بالإخفاء - على الإدغام فهو صحيح عن الكسائي، وأمّا الإخفاء فلا يصح<sup>(٥)</sup>.

الثاني: ما انفرد ابن الوجيه بنقله، وهو ثلاثة مواضع، وهي:

١. قال ابن الوجيه: «أمّا الراء فهو أن يكون قبلها كسر أو ساكن قبله كسر، إلا ﴿فِظَرَتَ﴾ [الروم: ٣٠]، فإنّ فيها خلافاً، والأكثر على تخفيفها كأبي العزّ، وابن شَيْطَا، وابن سوار، وأبي محمد، وأبي العلاء، والصّقلي وغيرهم»<sup>(٦)</sup>.

(١) المستنير لابن سوار (١٥٧).

(٢) المستنير لابن سوار (١٥٨). إن أراد بالإخفاء الإدغام، فهذا صحيح، وثابت عن الكسائي، ومقروء به، ويكون عبّر عنه بالإخفاء تجوّزاً، وأمّا إن أراد الإخفاء الذي هو بين الإظهار والإدغام، فهذا شاذ ولا يُقرأ به للكسائي، والأول أقرب، مثل تعبيرهم بالإدغام تجوّزاً لدى التقاء الميم بالباء، وهو في الحقيقة إخفاء. ينظر: النشر (١١٦٩/٤).

(٣) المستنير لابن سوار (١٨٤).

(٤) المستنير لابن سوار (١٧٤).

(٥) إن أراد بالإخفاء الإدغام، فهذا صحيح، وثابت عن الكسائي، ومقروء به، ويكون عبّر عنه بالإخفاء تجوّزاً، وأمّا إن أراد الإخفاء الذي هو بين الإظهار والإدغام، فهذا شاذ ولا يُقرأ به للكسائي، والأول أقرب، مثل تعبيرهم بالإدغام تجوّزاً لدى التقاء الميم بالباء، وهو في الحقيقة إخفاء. ينظر: النشر (١١٦٩/٤).

(٦) الكنز لابن الوجيه (٣٥٠/٨).

٢. قال ابن الوجيه: «اعلم أنّ الأصل في الوقف الإسكان لأنه أخفّ، واختلف القراء في الوقف على المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، فروي عن أبي عمرو والكوفيين إلّا عاصماً، وعنه من طريق المصريين وابن شَيْطَا ومن العراقيين الوقف بروم الحركة في ذلك كلّهُ، وبالإشمام في المرفوع والمضموم لا غير»<sup>(١)</sup>.
٣. قال ابن الوجيه: «قرأ أبو عمرو من طريق العراقيين والمكيّ وورش وهشام ﴿يَخْضَمُونَ﴾ [يس: ٤٩] بفتح الباء والخاء وتشديد الصاد، وقرأه أبو عمرو والمروزيّ كلاهما من طريق المصريين كذلك، إلّا أنهما يختلفان فتح الخاء، فيصير اللفظ حينئذ بين قراءة ابن كثير وقراءة أبي جعفر، وهي رواية ابن شَيْطَا من العراقيين عن أبي عمرو»<sup>(٢)</sup>. ويلاحظ فيما انفرد به ابن الوجيه أنّه لم يشتمل على أي وجه شاذ، وكذلك عبّر ابن الوجيه بالتخفيف ومراده الإمالة.

الثالث: ما اتفق على نقله ابن سوار وابن الجزري، وهو موضع واحد، وهو:

قال ابن سوار في حكم الهمز المتوسط بكلمة: قال ابن شَيْطَا: «والتي تقع أولاً تخفف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة، وهذا هو القياس والصحيح قال: وبه قرأت»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الجزري في حكم الهمز المتوسط بكلمة: «وقال الأستاذ أبو الفتح بن شَيْطَا: والتي تقع أولاً تخفف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت»<sup>(٤)</sup>.

وهذان النَّصَّان يدلان على أنه يرى تخفيف الهمز المتوسط بكلمة، وأنه قرأ به، وهذا الوجه صحيح مأخوذ به من طريق الطيبة، ويجوز معه وجه آخر، وهو التحقيق<sup>(٥)</sup>، وفيه إشارة إلى أنّ ابن شَيْطَا لا يرى تحقيق الهمزة في هذا النوع.

(٢) الكنز لابن الوجيه (٦١٩/١).

(١) الكنز لابن الوجيه (٣٣٣/١).

(٤) النشر لابن الجزري (١٠٣٩/٣).

(٣) المستنير لابن سوار (١٧٠، ١٧١).

(٥) ينظر: النشر (١١٦٩/٤).

الرابع: ما اتفق على نقله ابن الوجيه وابن الجزري، وهو أربعة مواضع، وهي:

١. قال ابن الوجيه في حكم الهمز المنفصل عن ساكن حرف مد: «وإن كان الساكن حرف مد... فنقل جماعة من العراقيين تخفيفه كأبي الفتح بن شیطا»<sup>(١)</sup>. وقال ابن الجزري في حكم الهمز المنفصل عن ساكن حرف مد: «فإن كان ألفاً نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿لَنَا إِلَّا﴾ [البقرة: ٣٢] ﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٩]، فإن بعض من سهل هذا الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل سهل الهمزة في هذا النوع بين بين، وهو مذهب... وأبي الفتح بن شیطا»<sup>(٢)</sup>. وهذان التّصان يدلان على أنّ مذهب ابن شیطا تخفيف الهمز المنفصل عن حرف مد، وهذا الوجه صحيح من طريق الطيبة، ويجوز وجه آخر، وهو التحقيق.
٢. قال ابن الوجيه: «قرأ ابن كثير وورش وابن عامر ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]... وكذلك قرأ أبو عمرو غير أنه اختلس فتحة الهاء من طريق المصريين، وهي رواية ابن شیطا من طريق العراقيين عنه»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن الجزري: في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] «وقال سبط الخياط... وقال لي: كذا أوقفني عليه الشيخ أبو الفتح بن شیطا، قال ابن شیطا: والإشارة وسط بين قراءة من سكن وفتح، يعني تشديد الدال»<sup>(٤)</sup>. وهذان التّصان يدلان على أنّ ابن شیطا يرى الاختلاس في: ﴿يَهْدِي﴾، وعبر عن الاختلاس بالإشارة<sup>(٥)</sup>.
٣. قال ابن الوجيه في حكم ضم الميم للكسائي في قوله تعالى: ﴿يَطْمِئَنُّ﴾ [الرحمن: ٥٦]: «ونقل ابن شیطا... عن الكسائي التخيير في ضم أحد الموضعين»<sup>(٦)</sup>.

(١) الكنز لابن الوجيه (٣٤٦/١).

(٢) الكنز لابن الوجيه (٥٠٢/١).

(٣) الكنز لابن الوجيه (٥٠٢/١).

(٤) الكنز لابن الوجيه (٥٠٢/١).

(٥) ولأبي عمرو كذلك إتمام الحركة، فله وجهان: الاختلاس والإتمام. ينظر: النشر لابن الجزري (١٧٣٢/٥).

(٦) الكنز لابن الوجيه (٦٧١/١).

وقال ابن الجزري: في قوله تعالى: ﴿يَظْمِئُهَا﴾ [الرحمن: ٥٦] «بمعنى أنه إذا ضم الأولى كسر الثانية، وإذا كسر الأولى ضم الثانية، وهو الذي في غاية ابن مهران والمجبر لابن أخته، والمبهج، وذكره ابن شَيْطَا»<sup>(١)</sup>.  
وهذان التَّصَانِيدَانِ على أَنَّ مذهب ابن شَيْطَا التخيير في ضم الميم وكسرها، وكلا الوجهين صحيح ومقروء به للكسائي<sup>(٢)</sup>.

٤. قال ابن الوجيه في حكم التكبير مع البسمة: «ويجوز فيه باعتبار وصله وفصله سبعة أوجه: أولها: أن يوقف على السورة ثم يبتدأ به موصولاً بالتسمية، وتوصل التسمية بالسورة التي بعدها، واختاره جماعة منهم أبو العزّ وابن شَيْطَا»<sup>(٣)</sup>.  
وقال ابن الجزري: «وأما الوجهان اللذان على تقدير كون التكبير لأول السورة: فإن الأول منهما: قطعه عن آخر السورة ووصله بالبسمة، ووصل البسمة بأول السورة الآتية، وهو: ﴿فَحَدَّثْتُ﴾ [الضحى: ١١] الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، نصّ عليه أبو طاهر بن سوار، وهو اختيار أبي العزّ القلانسي وابن شَيْطَا والحافظ أبي العلاء، فيما نقله عنهم ابن مؤمن في الكنز»<sup>(٤)</sup>.  
ويلاحظ في هذين التَّصْنِيحَيْنِ أَنَّ ابن الجزري اعتمد في نسبة مذهب التكبير إلى ابن شَيْطَا على ابن الوجيه.

الخامس: ما انفرد ابن الجزري بنقله، وهو جَلُّ المواضع، وفي هذا دلالة واضحة على أَنَّ الإمام ابن الجزري اطلع على كتاب «التذكار» ونقل منه مباشرة:  
ولم يتفق ابن سوار وابن الوجيه في أي موضع على النقل عن ابن شَيْطَا.  
وامتازت منقولات ابن سوار عن منقولات ابن الوجيه وابن الجزري بأنها اشتملت على منقولات أدائية، وأحكام مروية مباشرة عن ابن شَيْطَا.

(٢) ينظر: النشر لابن الجزري (١٩٢٩/٥).

(١) النشر لابن الجزري (١٩٢٩/٥).

(٤) النشر لابن الجزري (٢٠٢١/٥).

(٣) الكنز لابن الوجيه (٣٩٧/٢).



## الفصل الثاني

## النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا

المبحث الأول: باب الاستعاذة والبسمة:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: باب الاستعاذة:

وصل الاستعاذة بالبسمة:

قال ابن الجزري: «ولم يذكر ابن شَيْطَا وأكثر العراقيين<sup>(١)</sup> سوى وصل الاستعاذة بالبسمة، كما سيأتي في باب البسمة»<sup>(٢)</sup>.

المطلب الثاني: باب البسمة:

السكت لمن وصل قبل الأربع الزهر:

قال ابن الجزري: «أن الآخذين بالوصل لمن ذكر من حمزة، وأبي عمرو، وابن عامر، أو يعقوب، أو ورش اختار كثير منهم لهم السكت بين المدثر و﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١]، وبين الانفطار و﴿وَيَلِّ لِلْمُطْفِفِينَ﴾ [المطففين: ١]، وبين ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] و﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]، وبين ﴿وَالْعَصْرِ﴾ و﴿وَيَلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، كصاحب «الهداية»، وابني غلبون، وصاحب «المبهبج»، وصاحب «التبصرة»، وصاحب «الإرشاد»، وصاحب «المفيد»، ونص عليه أبو معشر في جامعه، وصاحب «التجريد»، وصاحب «التيسير»، وأشار إليه الشاطبي، ونقل عن ابن مجاهد في غير «والعصر، والهمزة»، وكذا

(١) هذه العبارة يستخدمها ابن الجزري كثيراً، ومراده أكثر المؤلفين في القراءات من العراقيين، مثل: ابن سوار صاحب «المستتير»، وأبي العز صاحب «الكفاية» و«الإرشاد»، والمالكي صاحب «الروضة».

(٢) النشر لابن الجزري (٦٥٥/٣). ووصل الاستعاذة بالبسمة أحد الأوجه الأربعة الجائزة لجميع القراء، وهي: وصل الجميع، وقطع الجميع، وصل الاستعاذة بالبسمة وقطعها عن أول السورة، وقطع الاستعاذة عن البسمة ووصل البسمة بأول السورة. ينظر: النشر (٦٥٤/٣).

اختاره ابن شَيْطَا صاحب «التذكار»<sup>(١)</sup>.

### حكم البسملة في أول التوبة:

قال ابن الجزري: «وقال أبو الفتح بن شَيْطَا: ولو أن قارئاً ابتدأ قراءته من أول التوبة فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها، ثم تلا السورة لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى، كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض سورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة، ثم يفصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة وضلال وخرق للإجماع، ومخالف للمصحف»<sup>(٢)</sup>.

وهذا خلاف لما أجمع عليه القراء؛ حيث أجمعوا على عدم البسملة في أول التوبة، كما حكا ذلك المهدي، فالبسملة خرق للإجماع، ولا يمكن أن تصادم النصوص بالقياس، فهذا شذوذ من ابن شَيْطَا، ولم يُتابع عليه<sup>(٣)</sup>.

### البسملة في ابتداء القراءة:

قال ابن الجزري: «قال ابن شَيْطَا: على أنني قرأت على جميع شيوخنا في كل القراءات عن جميع الأئمة الفاضلين بالتسمية بين السورتين والتاركين لها عند ابتداء القراءة عليهم بالاستعاذة موصولة بالتسمية مجهوراً بهما، سواء كان المبدوء به أول سورة، أو بعض سورة، قال: ولا علمت أحداً منهم قرأ على شيوخه إلا كذلك»<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر لابن الجزري (٦٦٤/٣). وأكثر القراء على عدم التفرقة بين الأربع الزهر وغيرها، وبعض القراء يأخذ بهذا الحكم، فيقرأ بالسكت للواصلين، وبالبسملة للساكتهن. ينظر (٦٦٥/٣).

(٢) النشر لابن الجزري (٦٧٠/٣).

(٣) ينظر: النشر (٦٧٠/٣).

(٤) النشر لابن الجزري (٦٧١/٣). والمقروء به جواز الجهر بالاستعاذة لكل القراء إلا في بعض الأحوال، وكذلك لزوم البسملة في ابتداء السورة لكل القراء، وجواز البسملة وتركها في وسط السورة. ينظر: النشر (٦٧٢/٣).

قال ابن الجزري: «وإلى قول ابن شَيْطَا في الفصل الخامس قريباً في قطعه بوصل الجميع»<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني: باب الإدغام الكبير:

### حكم الإبدال مع الإدغام:

قال ابن الجزري: «فثبت حينئذ عن أبي عمرو مع الإدغام وعدمه ثلاث طرق، الأولى: الإظهار مع الإبدال، وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين، عن أبي عمرو بكماله، وأحد الوجهين عن السوسي في التجريد والتذكار»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الجزري: «الإدغام مع الإبدال، وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام من روايتي الدوري والسوسي جميعاً، ونصّ عليه عنهما جميعاً الداني في جامعه تلاوة، وهو الذي عن السوسي في التذكرة لابن غلبون، والشاطبية، ومفردات الداني، وهو الوجه الثاني عنه في التيسير والتذكار»<sup>(٣)</sup>.

### حكم إدغام محذوف اللام للجزم<sup>(٤)</sup>:

قال ابن الجزري: «واختلف فيه لحذف لامه بالجزم، فروى إدغامه أبو الحسن الجوهري عن أبي طاهر، ومحمد الكاتب، وابن أبي مُرَّة النَّقَّاش، كلهم عن ابن مجاهد، ونصّ عليهم بالإدغام وجهاً واحداً الحافظ أبو العلاء، وأبو العز، وابن الفَحَّام ومن وافقهم، وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإظهار ابن شَيْطَا»<sup>(٥)</sup>.

(١) النشر لابن الجزري (٦٧٦/٣). والمراد أن ابن شَيْطَا قطع بوصل الجميع، أي: وصل الاستعاذة بالبسملة بأول السورة

(٢) والمقروء به لأبي عمرو جواز الإدغام على قصر المد المنفصل والإبدال، وامتناع الإدغام على توسط المنفصل والتحقيق، ومثال ذلك: آية الكرسي، فلا ندغم ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] على مد ﴿عِنْدَهُ إِلا﴾، وكذلك لا ندغمها على تحقيق ﴿لَا تَأْخُذُهُ﴾. ينظر: النشر (٦٧٠/٣).

(٣) النشر لابن الجزري (٦٩٧/٣).

(٤) الذي حذف لامه من المتماثلين ثلاثة مواضع، وهي: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، و﴿يَحُلْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، و﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [آغاfer: ٢٨]، ومن المتجانسين موضع واحد، وهو: ﴿وَلَقَاتِ طَائِفَةً﴾ [النساء: ١٠٢]، ففيها الإدغام والإظهار، والوجهان صحيحان مقروء بهما، فالذين أخذوا بالإدغام اعتدوا بالعارض، والذين أخذوا بالإظهار اعتدوا بالأصل، وكلا المسلكين صحيح، إلا أن الخلاف في المتماثلين والمتجانسين أقوى من الخلاف في المتقاربين. ينظر: النشر (٧٠٨/٣).

(٥) النشر لابن الجزري (٧٠٧/٣).

### حكم إدغام «هو»<sup>(١)</sup>:

قال ابن الجزري: «وقد اختلف فيما قبل الواو مضموم، فروى إدغامه ابن فَرَح من جميع طرقه، إلا العَطَّار وابن شَيْطَا عن الحَمَّامِي، عن زيد عنه، وكذا أبو الزعراء من طريق ابن شَيْطَا عن ابن العَلَّاف»<sup>(٢)</sup>.

### حكم إدغام ﴿طَلَّقَنَّ﴾ [التحريم: ٥]:

قال ابن الجزري: «قال ابن مجاهد: ألزم اليزيدي أبا عمرو إدغام ﴿طَلَّقَنَّ﴾ [التحريم: ٥]، فالزمه ذلك يدل على أنه لم يدغمه، ورواه بالإدغام ابن فَرَح، وابن أبي عمر النقاش، والجللاء، وأبو طاهر بن عمر من غير طريق الجوهرى وابن شَيْطَا، ثلاثهم عن ابن مجاهد»<sup>(٣)</sup>.

### حكم إدغام السين في الشين:

قال ابن الجزري: «وفي الشين قوله: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسَ شَيْبًا﴾ [مریم: ٤]، وقد اختلف فيه، فروى إظهاره ابن حَبَش عن أصحابه في روايتي الدوري والسوسي، وابن شَيْطَا عن أصحابه عن ابن مجاهد في رواية الدوري»<sup>(٤)</sup>.

### حكم إدغام الضاد في الشين:

قال ابن الجزري: «تدغم في الشين في موضع واحد: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ [النور: ٦٢] في النور حسب لا غير، وقد اختلف فيه، فروى إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسي، عن اليزيدي، قال الداني: ولم يروه غيره.

- (١) نحو: ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، جملة ما ورد في القرآن ثلاثة عشر موضعاً. ينظر: النشر لابن الجزري (٧١٢/٣).
- (٢) النشر لابن الجزري (٧١٢/٣). وكلا الوجهين صحيح مقروء به من طريق الطيبة، وعلّة المظهرين أنّ الواو المدغمة لما سكنت أشبهت حرف المد، ورُدّ ذلك بالإجماع على إدغام: ﴿تُؤَدِّي يَتُوسَى﴾ [طه: ١١]، ولا فرق بين الياء والواو. ينظر: النشر (٧١٣/٣).
- (٣) والوجهان صحيحان مقروء بهما، وعلّة الإدغام: قياس الأولى، حيث اجتمع في اللفظ ثقلان: نقل الجمع، ونقل التأنيث، وعلّة الإظهار عدم مجيء ميم الجمع عقب الكاف. ينظر: النشر (٧٢٣/٣).
- (٤) النشر لابن الجزري (٧٣٧/٣). والوجهان صحيحان مقروء بهما.

(قلت): يعني منصوفاً، وإلا فروى إدغامه أداء ابن شَيْطاً<sup>(١)</sup>.

### حكم الرَّؤْمِ في باب الإدغام الكبير:

قال ابن سوار: «قال ابن شَيْطاً: وما هذا سبيله فليس بإدغام صحيح، بل هو إخفاء حركة الحرف واختلاسها؛ لأنّ روم الحركة والإشارة إليها تحجز بين الحرفين، ويمتنع الإدغام معها، فإن كان أراد الإشمام الذي يصح معه، فإنه لا يكون إلا في الضم خاصة دون الكسر»<sup>(٢)</sup>.

### عدد ما وقع فيه الخلاف في الإدغام الكبير:

قال ابن الجزري: «قال ابن شَيْطاً: فجميع باب المتقاربين من كلمة وكلمتين خمسمائة حرف وستة وأربعون حرفاً، قال: فتكامل جميع ما في باب المثلين والمتقاربين ألف حرف ومائتين وخمس وتسعون حرفاً»<sup>(٣)</sup>.

- (١) النشر لابن الجزري (٧٤٠/٣). والمدغمون متفقون على إدغام الضاد في الشين في هذا الموضع خاصة.
- (٢) المستنير لابن سوار (١٣٦). والعمل على جواز الروم في المرفوع والمجرور، وجواز الإشمام في المرفوع فقط، في كل ما أدغمه أبو عمرو، إلا عند الباء والميم. ينظر: النشر (٧٤٨/٣).
- (٣) النشر لابن الجزري (٧٤٤/٣). وهذا العدد يخالف ما ذكره الإمام الداني في التيسير، حيث ذكر أنه ألف وثلاثمائة وخمسة وأربعون حرفاً، فزاد على ما ذكره ابن شيطا عشرة أحرف، والصواب في ذلك ما جنح إليه ابن الجزري، حيث فرّق في العدد بين من يبسمل بين السورتين، وبين من يقرأ بالوصل بدون بسملة، وبين من يسكت بدون بسملة؛ وذلك لورود الخلاف في بعض المواضع عند الوصل بين السورتين، ففي حال الوصل بين سورة القدر والبيّنة يكون الإدغام عند من يقرؤون بالوصل بين السورتين، ولا يكون الإدغام عند من يبسملون أو يسكتون، وعند الوصل بين سورة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وسورة الحجر يكون الإدغام عند من يقرؤون بالبسملة بين السورتين.

فتفصيل عدد ما ورد فيه الإدغام على النحو التالي:

أولاً: عند من يقرؤون بالبسملة: (١٣٠٥) حرف؛ لزيادة آخر سورة الرعد عند صلتها بسورة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وزيادة آخر سورة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ عند صلتها بسورة الحجر.

ثانياً: عند من يقرؤون بالوصل بين السورتين: (١٣٠٤) حرف؛ لزيادة آخر سورة القدر، في حال الوصل.

ثالثاً: (١٣٠٣) حرف.

ينظر: التيسير (١٥٣)، النشر (٧٤٥/٣).

## المبحث الثالث: باب المد والقصر:

### حكم المد المتصل:

قال ابن الجزري: «فأما المتصل فاتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق إلا القليل منهم وكثير من المغاربة على مده قدرأ واحداً مشبعاً من غير إفحاش ولا خروج عن منهاج العربية، نص على ذلك أبو الفتح بن شَيْطَا»<sup>(١)</sup>.

### مراتب المد:

قال ابن الجزري: «وكذا ذكر صاحب الوجيز أنها ثلاث مراتب، إلا أنه أسقط العليا، فذكر ما فوق القصر وفوقه، وهو التوسط وفوقه، وتبعه على ذلك ابن مهران، والعراقي، وابنه وغيرهم، وكذا ذكر أبو الفتح بن شَيْطَا، ولكنه أسقط ما دون العليا، فذكر القصر، وفوقه التوسط والطول، فكل هؤلاء ذكر ثلاث مراتب سوى القصر»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الجزري: «وأما أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايته ابن مهران، وابن سوار، وابن فارس، وأبو علي البغدادي، وأبو العز، وابن خيرون، والأهوازي، وصاحب العنوان وشيخه والأكثر، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية، وفي جامع البيان من قراءته على أبي الفتح أيضاً، وفي التجريد والمبهم والتذكار، إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نص على ذلك سبط الخياط وأبو الفتح بن شَيْطَا»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الجزري: «(والمرتبة الثانية) فوق القصر قليلاً، وقدرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهو مذهب الهدلي، وعبر عنه ابن شَيْطَا بزيادة متوسطة»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن الجزري: «وفي التذكار لنافع وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحمامي عن الولي عن حفص ولأبي عمرو إذا أظهر»<sup>(٥)</sup>.

(٢) النشر لابن الجزري (٧٩٨/٣).

(٤) النشر لابن الجزري (٨٠٤/٣).

(١) النشر لابن الجزري (٧٨٨/٣).

(٣) النشر لابن الجزري (٨٠٢/٣).

(٥) النشر لابن الجزري (٨٠٤/٣).

قال ابن الجزري: «(والمرتبة الخامسة) فوقها قليلاً، وقدرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها... وفي التذكار لحمزة والأعشى وقتيبة والحمامي، عن النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجزري: «وقال ابن شَيْطَان: إن ابن كثير يأتي بحرف المد في المنفصل على صيغته من غير زيادة، وإن مدنياً والحلواني لهشام والحمامي عن الولي عن حفص يأتون في ذلك بزيادة متوسطة، وأبو عمر وله مذهبان أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام، والثاني كنافع ومن تابعه، بل أتم منه يخص به الإظهار، قال: وهو المشهور عنه، وبه أقرأ ابن مجاهد أصحابه، عن أبي عمرو، والباقون بمد مشبع غير فاحش ولا مجاوز للحد، وأتمهم مداً حمزة، والأعشى وقتيبة والحمامي، عن النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وباقيهم يتقاربون فيه»<sup>(٢)</sup>.

### حكم المد العارض للسكون:

قال ابن الجزري: «(الثاني) التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين وملاحظة كونه عارضاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشاذلي والأهوازي وابن شَيْطَان والشاطبي أيضاً»<sup>(٣)</sup>.

### حكم مد «عين» في فاتحة مريم والشورى:

قال ابن الجزري: «ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل، ورعاية للجمع بين الساكنين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن

(١) النشر لابن الجزري (٨٠٨/٣).

(٢) النشر لابن الجزري (٨١٨/٣). والذي استقر عليه أكثر المتأخرين الأخذ بالمراتب الثلاثة التي اختارها ابن الجزري، وهي القصر والتوسط والإشباع في المنفصل، وفي المتصل التوسط والإشباع. ينظر: النشر (٨٢٤/٣).

(٣) النشر لابن الجزري (٨٢٧/٣). يجوز في المد العارض للسكون القصر والتوسط والإشباع لجميع القراء، فالقصر على الاعتداد بالأصل وهو الحركة، والإشباع على الاعتداد بالسكون العارض، والتوسط على الاعتداد بالسكون العارض مع ملاحظة كونه عارضاً، فلم يَنْزَلْ منزلة السكون الأصلي. ينظر: النشر (٨٢٦/٣) (٨٢٨).

طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وأبي الفتح ابن شَيْطَا، وأبي علي صاحب الروضة، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

### حكم المد اللين وقفاً:

قال ابن الجزري: «قال الداني: المد في حال التمكين المتوسط من غير إسراف، وبه قرأت، والقصر هو مذهب الحذاق كأبي بكر الشذائي، والحسن بن داود النقار، وأبي الفتح ابن شَيْطَا، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي علي المالكي، وأبي عبد الله بن شريح، وغيرهم<sup>(٢)</sup>».

### المبحث الرابع: باب الهمزتين من كلمة:

#### أحكام تتعلق بالإدخال:

قال ابن الجزري في حكم ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤]: «وقد نص على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت ممن هو أعرف بدلائل النصوص كابن شَيْطَا، وابن سوار، وأبي العز، وأبي علي المالكي، وابن الفحام، والصقلي وغيرهم، وقد قرأت له بكل من الوجهين، والأمر في ذلك قريب، والله أعلم<sup>(٣)</sup>».

قال ابن الجزري في حكم حرف فصلت ﴿أَيَّتَكُمْ﴾ [فصلت: ٩]: «وكل من روى تسهيله فصل بألف قبله كما سيأتي، وجمهور العراقيين عنه على التحقيق، وممن نص عليه جهماً واحداً على أصله ولم يذكر عنه فيه تسهياً ابن شَيْطَا<sup>(٤)</sup>».

(١) النشر لابن الجزري (٨٥٤/٣). والمقروء به من طريق الطيبة جواز القصر والتوسط والإشباع في «عين»، فمن أشبع «عين» أجراها نُجْرَى حرف المد، ومن وسّطها راعى الفتح الذي قبل حرف اللين، ومن قصرها أجراها نُجْرَى الحرف الصحيح. ينظر: النشر (٨٥٤/٣).

(٢) النشر لابن الجزري (٨٥٧/٣). والعمل على جواز القصر والتوسط والإشباع في مد اللين الموقوف عليه. ينظر: النشر (٨٥٧/٣).

(٣) النشر لابن الجزري (٨٩٣/٣). والإدخال وعدمه مقروء به لابن ذكوان من طريق الطيبة.

(٤) النشر لابن الجزري (٨٩٦/٣). لهشام في حرف فصلت ثلاثة أوجه: التحقيق مع الإدخال وعدمه، والتسهيل مع الإدخال. ينظر: النشر (٨٩٨/٣).



قال ابن الجزري في حكم الإدخال لهشام: «واختلف عن هشام، فروى عنه الفصل في الجميع الحلواني من طريق ابن عبدان، من طريق صاحب التيسير من قراءته على أبي الفتح، ومن طريق أبي العز صاحب الكفاية، ومن طريق أبي عبد الله الجمال عن الحلواني، وهو الذي في التجريد عنه، وهو المشهور عن الحلواني عند جمهور العراقيين كابن سوار، وابن فارس، وأبي علي البغدادي، وابن شَيْطَا وغيرهم»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجزري في حكم الإدخال لهشام: «وروى عنه القصر؛ وهو ترك الفصل في الباب كله الداغوني عند جمهور العراقيين وغيرهم، كصاحب «المستنير» و«التذكار» و«الجامع» و«الروضة» و«التجريد» و«الكفاية الكبرى»، وغيرهم»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الجزري في حكم الإدخال لهشام: «إلا أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل بالألف في هذا الباب، أعني الاستفهامين، وبذلك قطع له صاحب «التيسير» و«الشاطبية» وسائر المغاربة وأكثر المشارقة، كابن شَيْطَا، وابن سوار، وأبي العز، والهَمْذَانِي، وغيرهم»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الجزري في حكم ﴿أَيِّمَةٌ﴾ [التوبة: ١٢]: «واختلف عن هشام، فروى عنه المد من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني أبو العز، وقطع به للحلواني جمهور العراقيين كابن سوار، وابن شَيْطَا، وابن فارس وغيرهم»<sup>(٤)</sup>.

### حكم همزة الوصل الواقعة بين همزة الاستفهام ولام ساكنة:

قال ابن الجزري في حكم همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام: «وجعلوا الإبدال لازماً لها كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال، قال الداني:

(١) النشر لابن الجزري (٨٩٧/٣).

(٢) النشر لابن الجزري (٨٩٨/٣).

(٣) النشر لابن الجزري (٩٠٣/٣). المقروء به لهشام الإدخال وعدمه مع التحقيق، ويلزم مع التسهيل الإدخال؛ لأن كل من روى التسهيل روى الإدخال، فلا يأتي لهشام التسهيل بلا إدخال. ينظر: النشر (٨٨٠/٣).

(٤) النشر لابن الجزري (٩١٧/٣). المقروء به لهشام من طريق الطيبة الإدخال وعدمه مع التحقيق.

هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداءً، عن ورش، عن نافع، يعني في نحو: ﴿عَأَنْدَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٦]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وبه قرأنا من طريق التذكرة، و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«التجريد» و«الروضة» و«المستنير» و«التذكار» و«الإرشادين» و«الغايتين»، وغير ذلك من جلة المغاربة والمشاركة<sup>(١)</sup>.

**المبحث الخامس: باب نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها:**

**حكم النقل في: ﴿عَادَا الْأَوْلَى﴾ [النجم: ٥٠] لقالون:**

قال ابن الجزري: «ورواه عنه جمهور العراقيين من طريق الحلواني، وبه قطع له ابن سوار، وأبو العز، وأبو العلاء الهمداني، وسبط الخياط في مؤلفاته، وروى عنه بغير همز أهل العراق قاطبة من طريق أبي نَشِيط كصاحب التذكار<sup>(٢)</sup>».

**المبحث السادس: باب السكت:**

**السكت لحفص على «أل وشيء والمفصول والموصول»:**

قال ابن الجزري: «(قلت): والأمر كما قال الداني في أبي طاهر، إلا أن أكثر أصحابه لم يرووا عنه السكت تلاوة أيضاً، كالنهرواني، وابن العَلَّاف، والمصاحفي وغيرهم، وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحل لا يجهل، ولم يصح عندنا تلاوة عنه إلا من طريق الحمَّامي، مع أن أكثر أصحاب الحمَّامي لم يرووه عنه، مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شَيْطَا، وأبي علي غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم، فظهر ووضح أن الإدراج - وهو عدم السكت - عن الأشناني أشهر وأكثر، وعليه الجمهور، والله أعلم<sup>(٣)</sup>».

(١) النشر لابن الجزري (٩٠٩/٣). يجوز في هذا الضرب لكل القراء الإبدال مع الإشباع، أو التسهيل مع القصر.

(٢) النشر لابن الجزري (٩٨٥/٣). والمقروء به لقالون مع النقل همز الواو وعدم همزها، والذي ذهب إليه ابن شَيْطَا هو النقل مع عدم الهمز، ومذهب عامة أهل العراق.

(٣) النشر لابن الجزري (١٠١٣/٣). والمقروء به لحفص السكت وعدمه، ويمتنع السكت على القصر؛ وذلك لأنَّ السكت ورد من طريق الأشناني عن عبَّيد، وليس له القصر، والسكت لحفص يكون على ما يلي: أولاً: «أل»، نحو: ﴿الْأَنْهَرُ﴾

## المبحث السابع: باب وقف حمزة وهشام على الهمزة:

## حكم الوقف على الهمزة المتوسطة بالمنفصل رسماً لحمزة:

قال ابن سوار: قال ابن شَيْطَا: «والتي تقع أولاً تخفف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة، وهذا هو القياس والصحيح»، قال: «وبه قرأت»، «وذكر ذلك عن أبي طاهر بن أبي هاشم رَحِمَهُ اللهُ، ولم يعرف إلا من جهته، وبه كان يأخذ»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الوجيه: «وإن كان الساكن حرف مد نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤] و﴿بِعَهْدِي أَوْفٍ﴾ [البقرة: ٤٠] و﴿قُولُوا ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦]، فنقل جماعة من العراقيين تخفيفه كأبي الفتح ابن شَيْطَا، وأبي طاهر، وأبي العلاء، وأبي محمد في كتبهم بخلاف ذكره كل واحد منهم»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الجزري: «فإن كان ألفاً نحو: ﴿بِمَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿لِنَأْإِلَّا﴾ [البقرة: ٣٢] ﴿أَسْتَوَىٰ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٩]، فإن بعض من سهل هذا الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل سهل الهمزة في هذا النوع بين بين، وهو مذهب أبي طاهر بن هاشم، وأبي بكر بن مقسم، وأبي بكر بن مهران، وأبي العباس، والمطوعي، وأبي الفتح بن شَيْطَا»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الجزري: «وقال الأستاذ أبو الفتح بن شَيْطَا: والتي تقع أولاً تخفف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت»<sup>(٤)</sup>.

[البقرة: ٢٥]، ثانياً: ﴿شَجْءٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، ثالثاً: المفضول، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، رابعاً: الموصول، نحو: ﴿الْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ينظر: النشر (١٠٢٠/٣).

(١) المستنير لابن سوار (١٧٠، ١٧١). والمقروء به لحمزة - من طريق الطيبة في هذا النوع - التخفيف والتحقيق، وكلا الوجهين صحيح. ينظر: النشر (٨٨٠/٣).

(٢) الكنز لابن الوجيه (٣٤٦/١).

(٣) النشر لابن الجزري (١٠٣٩/٤).

(٤) النشر لابن الجزري (١٠٣٩/٤).

قال ابن الجزري: «وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع وفي كل ما وقع الهمز فيه محرراً منفصلاً، سواء كان قبله ساكن أو محرك، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواء، وهو الأصح رواية، وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على ابن شَيْطَا»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجزري: «وذكر بعض النحاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو: ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ﴿وَقَالُوا ءَأَمْنَا﴾ [سبأ: ٥٢]، وحكاه أبو عمرو في (الفرخ) عن بعض العرب، ووافق على جواز ذلك من القراء أبو طاهر بن سوار، وأبو الفتح بن شَيْطَا»<sup>(٢)</sup>.

### المذهب القياسي في تخفيف الهمزة لحمزة<sup>(٣)</sup>:

قال ابن سوار: قال ابن شَيْطَا: «قال لنا الحمّامي: قال لي ابن الواثق: لا أعرف ترك الهمز في رواية الضبي عن حمزة إلا في هذه الأحرف المذكورة عنه».

وقال: «سألت أبا الحسن بن العلاف عن ذلك، فقال: لا خلاف عن حمزة في الوقف بترك الهمز»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن الجزري: «وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي حسبما وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكر ابن سوار، وابن شَيْطَا، وأبو الحسن بن فارس... وغيرهم من الأئمة سواء، ولا عدلوا إلى غيره»<sup>(٥)</sup>.

### مذهب هشام في الوقف على الهمز المتطرف:

قال ابن الجزري: «واختلف عن هشام في تسهيل الهمز المتطرف وقفاً، فروى جمهور الشاميين والمصريين والمغاربة قاطبة عن الحلواني عنه تسهيل الهمز في ذلك

(١) النشر لابن الجزري (٤/١٠٤).

(٢) النشر لابن الجزري (٤/١٠٤٩). والمقروء به لحمزة - من طريق الطيبة في هذا النوع - التخفيف والتحقيق، وكلا الوجهين صحيح. ينظر: النشر (٣/٨٨٠)، وكتاب الفرخ - أي فرخ كتاب سيبويه - لأبي عمرو صالح بن إسحاق الجرمي (ت: ٢٢٥هـ)، (هيئة التحرير).

(٣) لحمزة في تخفيف الهمزة المتطرفة وقفاً مذهبان: مذهب قياسي، ومذهب رسمي، فالقياسي هو الذي يعتمد على قواعد تخفيف الهمزة عند أهل اللغة، والمذهب الرسمي هو الذي يعتمد على رسم المصحف، لكن يُقتصر فيه على ما صحت به الرواية.

(٥) النشر لابن الجزري (٤/١٠٩٣).

(٤) المستنير لابن سوار (١٧٤).

كله على نحو ما يسهله حمزة من غير فرق، وهي رواية الحافظ أبي عمرو الداني... وروى صاحب التجريد والروضة والجامع والمستنير والتذكار والمبهبج والإرشادين<sup>(١)</sup>.

**المبحث الثامن: باب إدغام حروف قربت مخارجها:**

**حكم الإدغام في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]:**

قال ابن سوار: «وقرأت على أبي الفتح ابن شَيْطَا وأبي الحسن الخياط بالإدغام عن جميع من عندهما من أصحاب حمزة»<sup>(٢)</sup>.

**حكم الإدغام في قوله تعالى: ﴿نَخَسِفُ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٩]:**

قال ابن سوار: «قال ابن شَيْطَا: عن نُصَيْرٍ عن الكسائي بالإخفاء»<sup>(٣)</sup>.

**المبحث التاسع: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين وإمالة هاء التأنيث:**

**تقليل ﴿الْبُورِ﴾ و﴿الْقَهَّارِ﴾ و﴿التَّوْرَةِ﴾:**

قال ابن الجزري: «وأما ﴿الْبُورِ﴾ [ابراهيم: ٢٨] ﴿الْقَهَّارِ﴾ [ابراهيم: ٤٨] فاختلف فيهما عن حمزة، فروى فتحهما له من روايته العراقيون قاطبة، وهو الذي في الإرشادين، والغيتين، والمستنير، والجامع، والتذكار، والمبهبج، والتجريد، والكمال، وغيرها»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن الجزري في حكم ﴿التَّوْرَةِ﴾ [آل عمران: ٣]: «وأما قالون، فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة وآخرون من غيرهم، وهو الذي في الكامل، والهادي، والتبصرة، والتذكرة، والتلخيصين، والهداية، وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن

(١) النشر لابن الجزري (٤/١١٠٣). والمقروء به لهشام تخفيف الهمز المتطرف وقفاً وتحقيقه.

(٢) المستنير لابن سوار (١٥٧). وصح كذلك عن حمزة من طريق الطيبة جواز الإظهار أيضاً، فالوجهان صحيحان مقروء بهما. ينظر: النشر (٤/١١٦٩).

(٣) المستنير لابن سوار (١٥٨). إن أراد بالإخفاء الإدغام، فهذا صحيح، وثابت عن الكسائي، ومقروء به، ويكون عبر عنه بالإخفاء تجوزاً، وأما إن أراد الإخفاء الذي هو بين الإظهار والإدغام، فهذا شاذ ولا يقرأ به للكسائي، والأول أقرب، مثل تعبيرهم بالإدغام - تجوزاً - لدى التقاء الميم بالباء، وهو في الحقيقة إخفاء. ينظر: النشر (٤/١١٦٩).

(٤) النشر لابن الجزري (٤/١٢٦٤). والوجهان صحيحان، ومقروء بهما حمزة.

غلبون، وقرأ به أيضاً على شيخه أبي الفتح عن قراءته على السامري، يعني من طريق الحلواني، وهو ظاهر التيسير، وروى عنه الفتح العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في الكفائيتين، والإرشاد، والغايتين، والتذكار، والمستنير، والجامع، والكامل، والتجريد، وغيرها<sup>(١)</sup>.

### إمالة الراء قبل الساكن:

قال ابن الجزري: في نحو قوله تعالى: ﴿نَرَى اللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] «وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي الفتح، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه كصاحب التبصرة، والتذكرة، والهادي، والهداية، والكافي، والغايتين، والإرشادين، والكفاية، والجامع، والروضة، والتذكار، وغيرهم»<sup>(٢)</sup>.

### إمالة لام الفعل الثلاثي:

قال ابن سوار: «وروى شيخنا أبو الفتح بن شَيْطَا عن نصير إمالة (زاد) أو «زاد» حسب، وذاكرته بإمالة ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، فقال: لا أعرف ذلك عن نصير، إلا أَنَّ الوليد عن ابن عامر فتح الزاي من «زاد» إذا عريت من الفاء»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن سوار: قال ابن شَيْطَا: «لا أعرف عن نصير إمالة ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] و﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، وأمال «زاد» حسب»، قال ابن سوار: «وبه قرأت عليه»<sup>(٤)</sup>.

### إمالة تاء التأنيث بعد الراء وفقاً للكسائي:

قال ابن الوجيه: «أمّا الراء فهو أن يكون قبلها كسر أو ساكن قبله كسر، فالكسر نحو: ﴿حَاصِرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] و﴿نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، والساكن نحو: ﴿سِدْرَةٌ﴾ [النجم: ١٤]

(١) النشر لابن الجزري (١٢٧١/٤). والوجهان صحيحان، ومقروء بهما لقالون.

(٢) النشر لابن الجزري (١٣١٠/٤). للسوسي في هذا النوع الفتح والتقليل؛ بسبب زوال الألف، لأجل الساكن بعدها. ينظر: النشر لابن الجزري (١٣١١/٤).

(٣) المستنير لابن سوار (١٨٤).

(٤) المستنير لابن سوار (٢٠٤). وإمالة «زاد» للكسائي شاذة، لا يُقرأ بها له.

و﴿بَصِيرَةً﴾ [القيامة: ١٤] إِلَّا ﴿فِطْرَتَ﴾ [الروم: ٣٠] فَإِنَّ فِيهَا خَلَفًا، والأكثرون على تخفيفها كأبي العزّ، وابن شَيْطَا، وابن سوار، وأبي محمد، وأبي العلاء، والصَّقِيّ وغيرهم<sup>(١)</sup>.

المبحث العاشر: الوقف على أواخر الكلم:

الوقف بالإسكان والرّوم والإشمام:

قال ابن الوجيه: «اعلم أنّ الأصل في الوقف الإسكان لأنه أخفّ، واختلف القراء في الوقف على المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، فروي عن أبي عمرو والكوفيين إلّا عاصماً، وعنه من طريق المصريين وابن شَيْطَا من العراقيين الوقف بروم الحركة في ذلك كلّه، وبالإشمام في المرفوع والمضموم لا غير»<sup>(٢)</sup>.

المبحث الحادي عشر: فرش الحروف والتكبير:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: فرش حروف سورة يونس عَلَيْهِ السَّلَام:

اختلاس حركة الهاء:

قال ابن الوجيه: «قرأ ابن كثير وورش وابن عامر ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وكذلك قرأ أبو عمرو غير أنه اختلس فتحة الهاء من طريق المصريين، وهي رواية ابن شَيْطَا من طريق العراقيين عنه»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الجزري: في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] «وقال سبط الخياط... وقال لي: كذا أوقفني عليه الشيخ أبو الفتح بن شَيْطَا، قال ابن شَيْطَا: والإشارة وسط بين قراءة من سكن وفتح، يعني تشديد الدال، وروى عنه أكثر العراقيين إتمام فتحة الهاء كقراءة ابن كثير وابن عامر سواء، وبذلك نص الإمام أبو جعفر أحمد بن جبير

(١) الكنز لابن الوجيه (٣٥٠/١). والوجهان صحيحان، ومقروء بهما للكسائي. ينظر: النشر لابن الجزري (١٣٣٠/٤).

(٢) الكنز لابن الوجيه (٣٣٣/١). فهنا ذهب ابن شَيْطَا إلى الأخذ بالروم والإشمام في المرفوع والمضموم، والروم في المجرور والمكسور لعاصم، والمقروء به جواز الروم والإشمام - فيما يسوغان فيه - لكل القراء. ينظر: النشر لابن الجزري (١٤٠٦/٤).

(٣) الكنز لابن الوجيه (٥٠٢/١).

وأبو جعفر محمد بن سعدان في جامعه، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مجاهد تيسيراً على المبتدئين، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

المطلب الثاني: فرش حروف سورة يس:

اختلاس حركة الخاء:

قال ابن الوجيه: «قرأ أبو عمرو من طريق العراقيين والمكي وورش وهشام ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩] بفتح الياء والحاء وتشديد الصاد، وقرأه أبو جعفر وإسماعيل وقالون إلا المروزي من طريق المصريين بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الصاد، وقرأه أبو عمرو والمروزي كلاهما من طريق المصريين كذلك، إلا أنهما يختلسان فتح الخاء، فيصير اللفظ حينئذ بين قراءة ابن كثير وقراءة أبي جعفر، وهي رواية ابن شَيْطَا من العراقيين عن أبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

المطلب الثالث: فرش حروف سورة الرحمن عَزَّجَلَّ:

قال ابن الوجيه في حكم ضم الميم للكسائي في قوله تعالى: ﴿يَظْمِئُهُنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦، ٧٤]: «ونقل ابن شَيْطَا، وابن سوار، وأبو محمد، وأبو العلاء، وابن شريح، وطاهر بن غلبون، ومكي، عن الكسائي التخيير في ضم أحد الموضعين<sup>(٣)</sup>.

قال ابن الجزري: في قوله تعالى: ﴿يَظْمِئُهُنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦، ٧٤]: «وروى الأكثرون التخيير في إحداهما عن الكسائي من روايته، بمعنى أنه إذا ضم الأولى كسر الثانية، وإذا كسر الأولى ضم الثانية، وهو الذي في غاية ابن مهران والمحبر لابن أشته، والمبهج، وذكره ابن شَيْطَا، وابن سوار، ومكي، والحافظ أبو العلاء، وأبو العز في كفايته<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر لابن الجزري (١٧٣٢/٥). ولأبي عمرو كذلك إتمام الحركة، فله وجهان: الاختلاس والإتمام.

(٢) الكنز لابن الوجيه (٦١٩/١). ولأبي عمرو كذلك إتمام الحركة، فله وجهان: الاختلاس والإتمام. النشر لابن الجزري (١٨٧١/٥).

(٣) الكنز لابن الوجيه (٦٧١/١). والوجهان صحيحان، ومقروء بهما للكسائي.

(٤) النشر لابن الجزري (١٩٢٩/٥).



## المطلب الرابع: باب التكبير:

## الأوجه الجائزة في التكبير مع البسمة:

قال ابن الوجيه: «ويجوز فيه باعتبار وصله وفصله سبعة أوجه: أولها: أن يوقف على السورة ثم يبتدأ به موصولاً بالتسمية، وتوصل التسمية بالسورة التي بعدها، واختاره جماعة منهم أبو العزّ، وابن شَيْطَا، وأبو العلاء، وأبو الطاهر إسماعيل، ونقله أبو معشر والداني عنه»<sup>(١)</sup>.

قال ابن الجزري: «وأما الوجهان اللذان على تقدير كون التكبير لأول السورة، فإن الأول منهما: قطعه عن آخر السورة ووصله بالبسمة، ووصل البسمة بأول السورة الآتية، وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] الله أكبر، بسم الله الرحمن الرحيم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، نصّ عليه أبو طاهر ابن سوار، وهو اختيار أبي العز القلانسي، وابن شَيْطَا، والحافظ أبي العلاء، فيما نقله عنهم ابن مؤمن في الكنز»<sup>(٢)</sup>.

(١) الكنز لابن الوجيه (٣٩٧/٢).

(٢) النشر لابن الجزري (٢٠٢١/٥). وهذا أحد الأوجه الجائزة في حال التكبير، من حيث القطع والوصل بين آخر السورة التكبير والبسمة وأول السورة.

## الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وهنا أثنى عنان القلم، مخافة وقوع الإطالة والسآمة، ومع آخر عتبات البحث أسطر أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

**النتائج:**

١. الظاهر أنّ كلاً من الإمام ابن سوار، والإمام ابن الوجيه، والإمام ابن الجزري، اطلع على كتاب التذكار؛ وذلك لانفراد كل واحد منهم بمنقولات ليست موجودة عند غيره.
٢. تأثر علماء القراءات بالإمام ابن شَيْطَا في اعتماد ما اعتمده من قراءات، وتقرير ما قرره من مسائل، ويكفي في الدلالة على ذلك كونه أصلاً من أصول النشر.
٣. اشتمال كتاب التذكار على أوجه تعتبر - اليوم - من القراءات الشاذة.
٤. اشتمال كتاب المستنير على منقولات عن ابن شَيْطَا مباشرة.
٥. اعتماد الإمام ابن الجزري على كتاب التذكار في كثير من طرق القراءات العشر.
٦. الفرق بين نسبة القراءة إلى المؤلف، وبين نسبتها إلى كتابه، إذ لا يلزم في الأولى وجودها في كتابه.

## التوصيات:

١. جمع المنقولات الموثقة في كتب القراءات عن أصحاب الكتب المفقودة في القراءات، مثل: المهدي والطرسوسي.
  ٢. المقارنة بين كتب القراءات فيما نُسب إلى أصحاب الكتب المفقودة.
- هذه بعض النتائج التي ظهرت لي، والله أسأل أن يعصمني من الزلل، وأن يوفقني في القول والعمل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم إلى يوم الدين.

## فهرس المصادر والمراجع

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار الفكر العربي في القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).
- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي في بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها: لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، طبعة دار الفكر (١٤١٥هـ).
- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. خلف الشغدلي، طبعة دار الأندلس للنشر والتوزيع، في حائل المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤٣٦هـ).
- طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم: لعبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلار الشافعي، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية في بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ).
- طبقات المفسرين: لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي، طبعة دار الكتب العلمية، راجعه لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لأبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، اعتنى به: برجستراسر، طبعة مكتبة ابن تيمية.

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله، الشهير بجاجي خليفة وبكاتب جليبي، طبعة مؤسسة التاريخ العربي، ودار إحياء التراث العربي في بيروت (١٩٤١م).
- الكنز في القراءات العشر: لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي بن المبارك التاجر الواسطي المقرئ تاج الدين، ويقال: نجم الدين، تحقيق: د. خالد المشهداني، طبعة مكتبة الثقافة الدينية في القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ).
- المستنير في القراءات العشر: للإمام أبي طاهر ابن سوار، تحقيق: أ. جمال الدين محمد شرف، طبعة دار الصحابة بطنطا.
- مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب: لأبي عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي، طبعة مكتبة صنعاء الأثرية في اليمن، ومكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر في مصر، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار أو طبقات القراء: لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَإِماز الذهبي، تحقيق: الدكتور أحمد خان، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ).
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار في الأردن، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ).
- النشر في القراءات العشر: لشمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: د. السالم محمد الجكني، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (١٤٣٥هـ).
- الوافي بالوفيات: لصلاح الدين خليل بن أيك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، طبعة دار إحياء التراث في بيروت (١٤٢٠هـ).

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٢٩	ملخص البحث
٢٣٣	المقدمة
٢٣٣	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
٢٣٤	الدراسات السابقة
٢٣٤	حدود البحث
٢٣٤	خطة البحث
٢٣٦	منهج البحث
٢٣٨	التمهيد: التعريف بابن شَيْطَا
٢٣٨	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته وولادته ووفاته
٢٣٨	المطلب الثاني: مكانته العلمية ومؤلفاته
٢٣٩	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
٢٤١	الفصل الأول: دراسة النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا
٢٤١	المبحث الأول: اسم مؤلف ابن شَيْطَا
٢٤١	المبحث الثاني: القراء الذين اعتمدهم ابن شَيْطَا
٢٤٢	المبحث الثالث: الأوجه التي قرأ بها وأقرأ بها ابن شَيْطَا
٢٤٤	المبحث الرابع: القراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا بين التواتر والشذوذ
٢٤٥	المبحث الخامس: تعليقه للقراءات
٢٤٦	المبحث السادس: اشتمال كتاب «التذكار» على كامل القرآن
٢٤٦	المبحث السابع: مقارنة بين كتاب «المستنير» وكتاب «الكنز» وكتاب «النشر» في النقل عن ابن شَيْطَا
٢٥١	الفصل الثاني: النصوص والقراءات المنقولة عن ابن شَيْطَا
٢٥١	المبحث الأول: باب الاستعاذة والبسملة
٢٥٣	المبحث الثاني: باب الإدغام الكبير
٢٥٦	المبحث الثالث: باب المد والقصر

- ٢٥٨ ..... المبحث الرابع: باب الهمزتين من كلمة
- ٢٦٠ ..... المبحث الخامس: باب نقل حركة الهمز إلى الساكن قبلها
- ٢٦٠ ..... المبحث السادس: باب السكت
- ٢٦١ ..... المبحث السابع: باب وقف حمزة وهشام على الهمز
- ٢٦٣ ..... المبحث الثامن: باب إدغام حروف قربت مخارجها
- ٢٦٣ ..... المبحث التاسع: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين وإمالة هاء التأنيث
- ٢٦٥ ..... المبحث العاشر: الوقف على أواخر الكلم
- ٢٦٥ ..... المبحث الحادي عشر: فرش الحروف والتكبير
- ٢٦٥ ..... المطلب الأول: فرش حروف سورة يونس عَلَيْهِ السَّلَام
- ٢٦٦ ..... المطلب الثاني: فرش حروف سورة يس
- ٢٦٦ ..... المطلب الثالث: فرش حروف سورة الرحمن عَزَّوَجَلَّ
- ٢٦٧ ..... المطلب الرابع: باب التكبير
- ٢٦٨ ..... الخاتمة
- ٢٦٩ ..... فهرس المصادر والمراجع
- ٢٧١ ..... فهرس الموضوعات